مجلة جامعة صعدة
المجلد (2) – العدد (1) - (يوليو - ديسمبر ٢٠٢٣م)
ص: ١٥٧ - ١٨٠
ISSN: 2959-0396

آثار الحدود العثمانية وتاريخها في وادي النيل الأوسط
٩١٠ – ١٢٣٣ هجرية/ ١٥٠٤– ١٨٢٠ ميلادية

الكاتب: جون ألكسندر، أستاذ علم الآثار، كلية سانت جون - جامعة كامبردج، بريطانيا
المترجم: واصل حسن محمد أحمد العاقب، أستاذ مشارك وعميد كلية اللغات - جامعة بحري، السودان

ملخص الترجمة:

مؤلف هذه الورقة العلمية هو جون ألكسندر أستاذ علم الآثار بكلية سانت جون في جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة، وقد نشرت في عام ٢٠٠٠م. وهي دراسة متعمقة عن آثار وحدود الدولة العثمانية وتاريخ تلك الحدود في وادي النيل الأوسط خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٩١٠ إلى ١٢٣٣ هجرية – ١٥٠٤ إلى ١٨٢٠ ميلادية. تتضمن الورقة نتائج جديدة تتعلق بموضوع ظلّ حيّاً عبر التاريخ، وهو الدور الذي تلعبه الكشوفات الآثارية في تفسير الأحداث التاريخية، لا سيما وقد شهدت المنطقة نفسها سلسلة من الأحداث الرئيسية عبر تاريخ السودان ومصر وقبل ذلك تاريخ الدولة العثمانية خلال نقطة تحول مهمة للغاية للمنطقة بأكملها.

جاء اختيار ترجمة هذا الموضوع نظراً لأهميته في النقاش الدائر الناتج عن الاكتشافات والتفسيرات الجديدة في السجل الأثري والتاريخي الخاص بالمنطقة موضع الدراسة. وقد نقلت الرسوم البيانية والأشكال كما وردت في النص الأصلي، وكذلك قائمة المراجع بقيت كما هي مثبتة في الأصل دون ترجمة، حيث اقتصر عمل المترجم على النص البحثي للورقة باعتبار أهمية ما عرض فيه من حقائق وتفسيرات.

الكلمات المفتاحيّة: الحدود، الدولة العثمانية، وادي النيل، جون ألكسندر، سلطنة الفونج، مصر والسودان.

SA'ADAH UNIVERSITY JOURNAL
Volume (2) - Issue (1) – (Jul - Dec 2023)
P: 15٧ – 180
ISSN: 2959-0396

The Archaeology and History the Ottoman Frontier in the Middle Nile Valley 910 – 1233 AH/ 1504 – 1820 AD

by: John Alexander, Professor of Archaeology, Saint John College, Cambridge University, UK
Translated by: Wasil Hassan M. A. Elaagip, Associate Professor and Dean of College of Languages, University of Bahri, Sudan

Abstract of the Translation:

The author of this paper was John Alexander, Professor of Archaeology, Saint John College, Cambridge University, UK. The paper studied the Archaeology and History the Ottoman Frontier in the Middle Nile Valley during 910-1233 AH/ 1504-1820 AD, and was published in 2000. The paper includes new findings concerned with a topic that remains vivid through history concerned with the role played by archaeological discoveries in interpretation of history. The region itself witnessed a series of key incidents through history of Sudan and Egypt and before all the history of Ottoman Empire during a very important turning point for the whole region.

The translator chose to translate the topic for its importance in the ongoing debate resulted by new discoveries and interpretations of archaeological and historical register. Charts and figures were posted without translation as the translator focused only on the text that includes important facts and interpretations.

Keywords: Frontier, Ottoman Empire, Nile Valley, John Alexander, Sudan and Egypt, Fung Sultanate.

ملخص الدراسة:

كانت الحدود الجنوبية للإمبراطورية العثمانية في وادي النيل في منطقة النوبة ولأكثر من ٢٠٠ عام، تقع ما بين الشلالين الأول والثالث. وقد مثّلت قلعتا إبريم وصاي خط الدفاع ضد الخطر الجنوبي المتمثل أساساً في سلطنة الفونج. وقد أسفرت الحفريات في قصر إبريم التي شارفت مرحلة النشر، عن دلائل جديدة شملت مخطوطات تفصيلية بالتركية والعربية. كانت الحاميات محصنة بمفارز من الوحدات المتمركزة في مصر. وظلت القاهرة تتكفل بدفع رواتب تلك الحاميات حتى عام ١٧٩٤م. وتغيرت السياسة الحدودية للدولة العثمانية عدة مرات خلال المائتي عام التي تلت، تخللتها فترات اعتداء على الأحباش وعلى سلطنة الفونج التي كانت تسيطر على طرق الحج وطرق القوافل التجارية المتجهة إلى سواكن على ساحل البحر الأحمر، خاصة تجارة الذهب والعاج والرقيق. وتوفر هذه الدلائل الجديدة فهماً أفضل لدور تلك الحصون والعلاقة بين الإمبراطورية العثمانية وسلطنة الفونج.

أدى حدثان قريبا العهد ببعضهما البعض في بداية القرن السادس عشر في حوض النيل إلى مواجهات سياسية استمرت لـ ٣٠٠ عام، وكانت سبباً في إثارة بعض التوترات التي لا تزال جمهورية السودان تعاني منها حتى اليوم، حيث تم في عام ٩١٠ هجرية (الموافق ١٥٠٤م) إنشاء دولة إسلامية، بالغزو وفيما بعد بالاغتصاب، جنوب ملتقى النيلين الأزرق والأبيض (خط العرض ١٥ ش)، عُرفت بسلطنة الفونج، وكانت عاصمتها سنار على النيل الأزرق. وبعد نحو ثلاثة عشر سنة وعلى بُعد ١٨٥٠ كلم شمالاً، قام الأتراك العثمانيون باحتلال مصر، وقبلوا استسلام حامية المماليك في سواكن (خط عرض ١٩ أقصى الشمال) على الساحل السوداني للبحر الأحمر، وإضافتها لإمبراطوريتهم الممتدة. ودافعت كلتا الدولتين عن وجودهما خلال القرن التاسع عشر، وتقاسمتا حكم معظم وادي النيل والأراضي ما بين البحر الأحمر والنيل، وبذلك تحكمتا في الطرق الممهدة القليلة نسبياً خلال الصحاري ما بين سواحل البحر الأبيض المتوسط وسواحل البحر الأحمر ووسط أفريقيا (الشكل: ١). وقد أثرت علاقتهما ببعضهما البعض وسياستهما على انتشار الابتداعات الدينية والدنيوية في داخل أفريقيا سلباً وإيجاباً.

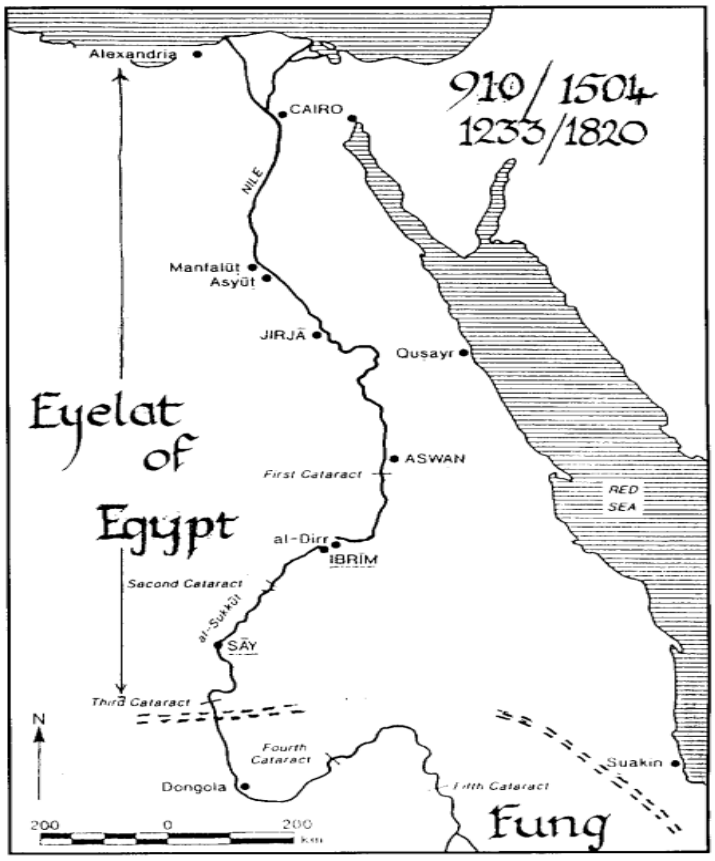

الشكل ١: إيالة "مصر". *[إيالة – إيالة مصر: في التقسيم الإداري العثماني كانت تشكل المستوى الإداري الأولي (الأعلى) بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر وتعادل (الولاية) اليوم – المترجم].*

وأوضحت البحوث الآثارية والأرشيفية الحديثة أنه، ولأكثر من ٣٠٠ عام، كان هناك نطاق حدودي محصن ومحمي ما بين السلطنتين بالقرب من الشلال الثالث على النيل (الشكل: ٢)، كما كان يوجد أيضاً حدٌّ آخر أقل تحصيناً في الأراضي الجنوبية لسواكن. وتعني الاختلافات في القوة والسياسات أن موقع وأهمية الحدين قد تغير خلال الزمن. وقد أُستخدم مصطلح (حوض النيل) هنا لأن (وادي النيل) يعطي انطباعاً خاطئاً كلياً عن شكل الاتصالات وعلاقاتها مع نظام النهر إلى جنوب خط العرض (١٧ شمالاً). ونجد في السافانا الساحلية الطرق الممتدة بالقرب من مصادر المياه والتي تتيح الحركة نحو الشرق والغرب، إضافة إلى الجنوب. ونجد بعضها على امتداد الأودية النهرية والوديان: إلى الشرق من النيل الرئيسي نجد نهري عطبرة والنيل الأزرق اللذين يتيحان الوصول إلى سفوح الهضبة الإثيوبية والبحر الأحمر، وإلى الغرب نجد وادي هور (والذي يمكن أن يُسمى أيضاً بالنهر الأصفر)، رغم أنه يكون مغلقاً بالكثبان ولكنه يوفر مياهاً لامتداد ٦٠٠ كلم إلى دارفور وتشاد، بينما يوصل وادي الملك المياه إلى كردفان. وإلى الجنوب يمثل النيل الأبيض

طريقاً لامتداد ٩٠٠ كلم حتى منطقة السدود والمستنقعات، وإذا أمكن عبورها نصل إلى إقليم البحيرات العظمى في أوغندا. وبعيداً عن الأنهار، توفر الطرق خلال الصحاري والسافانا بدائل تفضلها دائماً قوافل التجارة والحجيج (والتز، ١٩٧٩م؛ وأوستن في المتوحش، ١٩٩٢م).

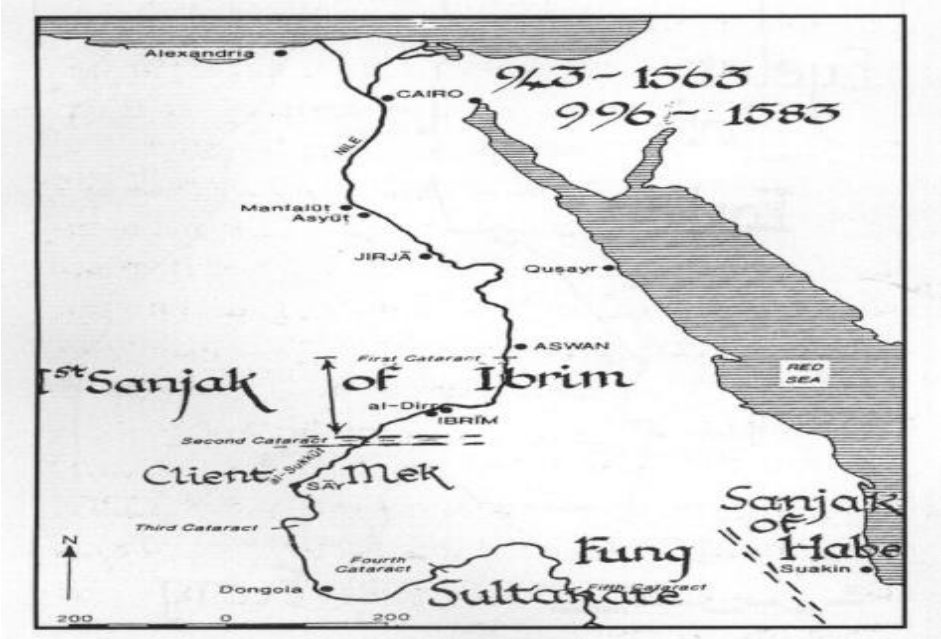

الشكل ٢: سنجكية إيريم الأولى. *[سنجكية أو سنجقية أحد التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، وتعني المنطقة أو المقاطعة – المترجم].*

وقد جُمع تاريخ هذه المنطقة في الماضي منذ ١٥٠٠–١٨٠٠م إلى بعضه البعض، وروي من خلال تقارير الرحالة والمؤرخين المحليين والروايات الشفاهية (أمثال: أركل ١٩٥٠م؛ هولت ١٩٧٠م؛ آدامز ١٩٩٠م)، بالإضافة إلى الحفريات الآثارية الحديثة والمسوحات والبحوث الأرشيفية في القاهرة وإستانبول والتي توفر تحليلاً أكثر تفصيلاً لسياسات الفونج والعثمانيين؛ أن الخطط التي أُعدت والقرارات التي أُتخذت في إستانبول كان لها تأثير أكبر مما كان معروفاً، وأن سلطنة الفونج، كانت أبعد الدول التي تطورت جنوباً في حوض النيل. وقد مُنِعَت –كما حدث مع الدولة المهدية السودانية التي لحقتها بعد نحو ٦٠ عاماً– من التطور بالطريقة التي كانت متوقعة. وعند الحديث عن العلاقات السياسية بين السلطنتين، فإنه يمكن ملاحظة خمس مراحل في الفترة ما بين ١٥١٧–١٨٢٣م.

لوحة ١: قلعة إبريم. *[قلعة شهيرة في منطقة إبريم شمال السودان أنشأتها دولة علوة المسيحية وأعيد بناؤها في عهد الدولة العثمانية – المترجم].*

المرحلة الأولى ١٥١٧–١٥٥٦م:

لم يكن للإمبراطورية العثمانية عند احتلالها لمصر اتصالات مباشرة مع سلطنة الفونج الذين انتشرت قواعدهم ما بين النيلين الأزرق والأبيض في مناطق السافانا جنوب الصحراء الكبرى. وقد اختاروا سنار واتخذوها عاصمة لهم ربما لأنها تقع على طريق القوافل التجارية وقوافل الحجيج بين ساحل البحر الأحمر ووسط غرب أفريقيا. وقد اُختير مكانها ذلك لتتمكن من السيطرة على الفلاحين المقيمين والرعاة المتنقلين الذين أخضعهم عمارة دنقس أول سلاطين الفونج (والذي سرعان ما صار يُعرف لدى المسلمين بعمارة بن عدلان). وقد احتلت السلطنة أراضي كانت لقرون عديدة لمملكة علوة المسيحية، ويبدو أنها قد ورثت طموحاتها الإقليمية، وبعض عاداتها. وقيل إنه تم تتويج عمارة دنقس في سوبا، العاصمة المسيحية القديمة، وإن تاج علوة المرصع كان ما يزال في وصاية ولاة العهد السابقين للسلطنة في منتصف القرن التاسع عشر.

أدى استيلاء العثمانيين على مصر من أيدي المماليك إلى أن تصبح مجرد ولاية في إمبراطورية قوية تُحكم من إستانبول التي أصبح سلطانها خليفة المسلمين، ولكي يتمكن من توسيع رقعتها والدفاع عنها تبنى دوراً عالمياً. وقد وضح الدور الذي ستلعبه مصر في هذا الخصوص من شكل الإدارة التي تم تبنيها (هولت، ١٩٦٧م؛ وميناج ١٩٨٨م)؛ إذ كان من المفترض أن تغدو مركزاً لجمع الضرائب وقاعدة تنطلق منها الفرق والأساطيل لصد خطر النفوذ البرتغالي في المحيط الهندي والبحر الأحمر. وقد دمر البرتغاليون من قبل

ذلك، قبل عام ١٥١٧م، التجارة الإسلامية المزدهرة مع جنوبي آسيا وقاموا بغزو مصر والحجاز. وقاموا بحماية الإمبراطورية الحبشية المسيحية من محاولات استعمارها من قبل الجهاد الذي شنه أحمد غران من الصومال *[أحمد بن إبراهيم الغازي (١٥٠٦-١٥٤٣م)، سلطان صومالي، غزا الحبشة، وهزم العديد من أباطرتها، ويعرف في الأمهرية باسم أحمد غران – المترجم]*. وكجزء من الحملة الناجحة لإغلاق البحر الأحمر أمام البرتغاليين، تم تحصين ميناء سواكن (الشكل: ٣) في عام ١٥٢٧م (الشكل: ٥) لمسافة تبلغ ٨٠ كلم من وإلى ميناء عيذاب المُدمّر، وهو الذي كان جزءاً من مملكة علوة (آركل، ١٩٥٥م). كانت سواكن واسطة العقد لتجارة مهمة في مجال الذهب والرقيق والعاج والصمغ الوارد من سلطنة الفونج وما وراءها، إلى جانب كونها ميناء للحجيج المتجهين إلى جدة للحج وزيارة الأماكن المقدسة.

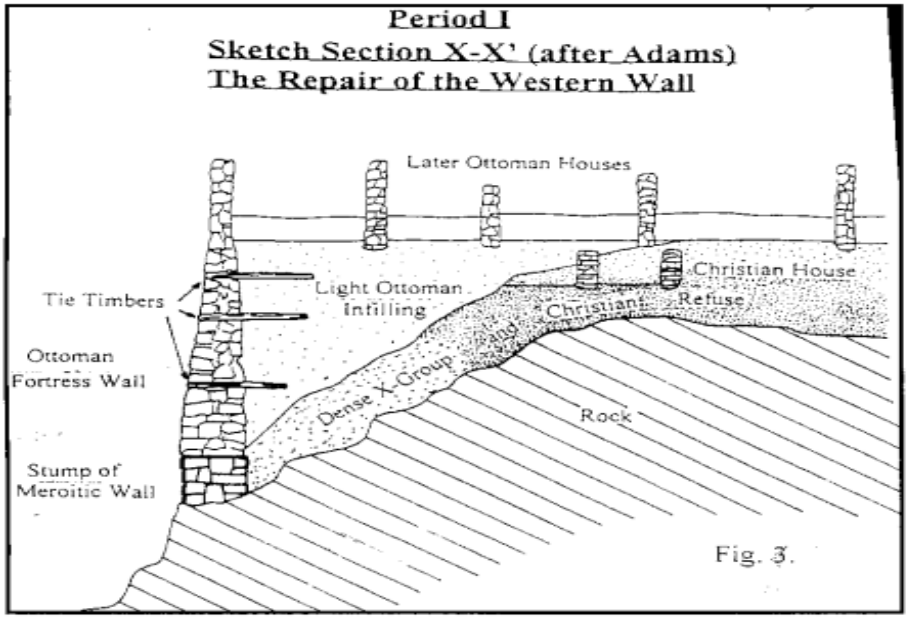

الشكل ٣: إعادة بناء قلعة إبريم بواسطة العثمانيين.

كان احتلال سواكن سبباً للمواجهة المباشرة الأولى ما بين الدولة العثمانية ودولة الفونج، وتذكر الرواية أن سلطان الفونج كان متلهفاً ليكون مقبولاً في دار الإسلام، فقام بإرسال نسبه إلى السلطان العثماني ليدلل على أصله العربي الصميم. وكانت رغبة الفونج – المحتلين الجدد– في ضم ميناء سواكن مفهومة بحسبانها النافذة التي يطلون عبرها على العالم الخارجي، وقد ظهر أنهم يدعون حقاً في الأراضي الساحلية التي كانت لأسلافهم المسيحيين. وتعطي الوثيقة التي كُتبت في عام ١٥٢٥م من تقرير سليمان رايس *[قرصان*

هولندي الأصل ثم أسلم وأصبح قائداً بحرياً عثمانياً – المترجم] الذي كتبه لإبراهيم باشا، رئيس الوزراء، أفضل فكرة عن الإستراتيجية الحدودية (لوزور، ١٩٧٦: ٦٠-١٣٧). وتشمل الوثيقة مقترحاً لاحتلال الأراضي ما بين سواكن والنيل ووادي عطبرة التي زُعم أنها منبع صادرات الذهب والعاج. وربما بدأ الاشتباك ما بين السلطنتين في الأراضي الخلفية لسواكن في ثلاثينات القرن السادس عشر (باول، ١٩٥٤: ٧٦ و٨٢)، ولكن لم تكتمل سيطرة الفونج إلا بعد واقعة أسارما درهيب نحو عام ١٥٨٠م *[معركة جرت بين الفونج والعثمانيين في منطقة درهيب في شرق السودان – المترجم]*.

وقد احتلت الكثير من المشيخات الصغيرة وادي النيل في المنطقة التي تفصل بين السلطنتين ما بين الشلالين الأول والخامس. سيطر الفونج على المديرية الشمالية عبر تحالف شيوخ العبدلاب الذين هزموهم، كما سيطر العثمانيون مثلهم تقريباً على حدودهم الجنوبية. وقد واصلوا سياستهم الحدودية الدفاعية لأسلافهم المماليك في مصر التي كانت فيها السيطرة المباشرة محدودة لنحو ست عشرة سنجكية إلى الشمال من أسيوط، بينما وجدت المقاطعة السابعة عشر إلى الجنوب منها بقدر بعد أسوان، وقد حُكم الصعيد بواسطة شيخ العرب، سيد بني كنز، وهم جماعة قبلية محلية. وقد اعترفت المشيخات الأقرب إلى الجنوب من أسوان والشلال الأول بالسيادة العثمانية، بينما كان شيوخ العرب الأسوانيون يغزون النوبة للحصول على الرقيق في المناطق جنوب الشلال الثاني تقريباً (ميناج، ١٩٨٨م).

ويبدو أن تطور خطط التوسع لسلاطين الفونج قد أدى إلى الاعتراف بهم كحكام مطلقين من قبل زعماء دنقلا، وأدى إلى المصادمات ما بين وكلائهم والعثمانيين في منطقة الشلالين الأول والثاني في خمسينات القرن السادس عشر (بوركهاردت، ١٨١٩م).

المرحلة الثانية ١٥٥٦-١٥٨٣م:

أقر الباب العالي بإستنبول في الفترة ما بين ١٥٥٦ و١٥٨٤م سلسلة من الحملات الهجومية على شمالي أفريقيا. وكانت تهدف في البداية إلى الاستيلاء على إمبراطورية الحبشة، ثم من بعد ذلك على سلطنة الفونج. وكان نجاح تلك الحملات سيكفل السيطرة العثمانية على كل شمالي أفريقيا بكل مواردها من الذهب والصمغ والأرقاء من السكان غير المسلمين. وشملت الخطة التي تم تطويرها إنشاء ولايتين جديدتين، ويمكن أن يفسر الميل نحو الحكومة المركزية على أنه مبادرة لإقامة حكومة مركزية. كانت الولاية الأولى هي

ولاية الحبشة ١٥٥٥م التي كان مركز إمدادها في سواكن، وكان حاكمها العام القائد المحنك البك أوزديمير باشا، الذي كانت حملاته في بحر مدير (على الهضبة الإريترية) ناجحة في بدايتها، ولكن أعقبتها هزائم متتالية حتى وفاته في عام ١٥٦٠م (عبير، ١٩٨٠: ١٢٤-١٢٦). وكانت تعزيزات ومؤن حملاته تُرسل من مصر ١٥٦٢-١٥٦٣م، مما يوضح أن موارد وادي النيل قد خُصصت لتمويل تلك الخطة. وإذا كانت رواية إيليا شلبي ١٦٧١م صحيحة، فإن الإيرادات المحولة سنوياً من الحبشة لإستانبول قبل عام ١٥٥٦م كانت ١,٠٨٠,٠٠٠ دينار، أي أقل بقليل من عائدات بلاد الروم (جنوب شرق أوروبا) وأكثر من عائدات سوريا *[إيليا شلبي رحالة وكاتب ومؤرخ عثماني ١٦١١-١٦٨٤م له كتاب "سياحت نامه" – المترجم]*.

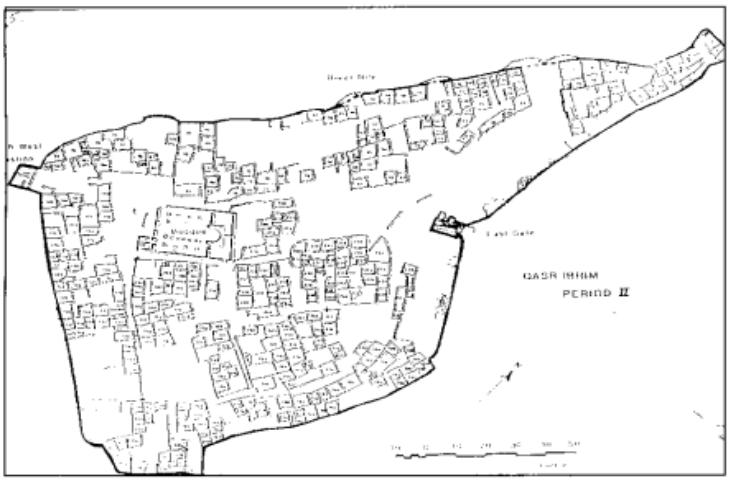

الشكل ٤: العصر الثاني – مباني الحامية.

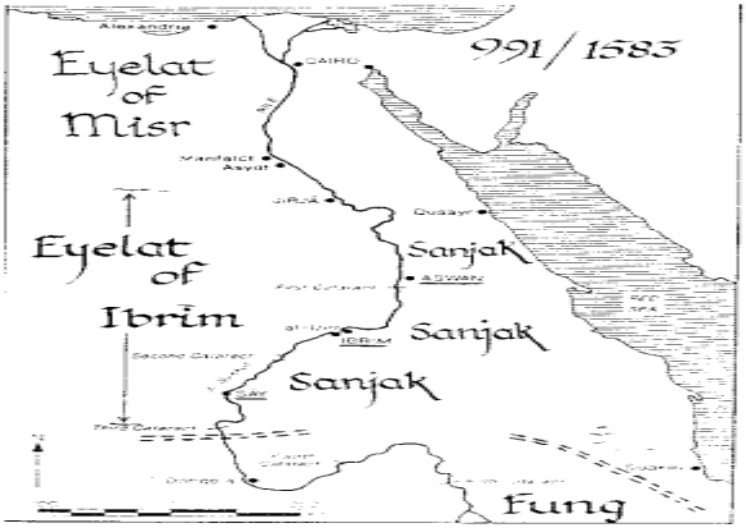

الشكل ٥: إيالة إبريم.

واصل رضوان باشا، أحد خلفاء أوزديمير في منصب البيه الحملات في إريتريا، وضمن حوض النيل الأوسط في مخطط الغزو. وإذا جمعنا ما بين دلائل سنغيز أورهونولو (١٩٧٤: ١١٢-١١٤) مع ما عرفنا من المصادر الأخرى، فإنه يمكننا ملاحظة أربع مراحل للأحداث المتسارعة ما بين ١٥٦٥-١٥٨٥م.

(أ) ١٥٦٥-١٥٧٣م:

أثناء تقدم القوات العثمانية داخل إريتريا، تمت الموافقة على التقدم في وادي النيل، والذي حاوله من قبل أوزديمير باشا، وقد أُضيفت منطقة جنوب الشلال الأول لولاية مصر كسنجكية جديدة تحمل اسم إبريم (اللوحة: ١). ولم تكن حدودها الجنوبية محددة، وكان أحد حكامها في ذلك الزمان، محمد بك، الذي عُرف بقتاله للقبائل العربية والحكام التابعين للفونج (أورهونولو، ١٩٧٤: ١١٣). وذلك يستلزم أن الحدود في منطقة السكوت *[منطقة نوبية في شمال السودان بين دنقلا ووادي حلفا – المترجم]* كانت إلى الجنوب من الشلال الثاني، وبلا شك كان ذلك نتيجة جزئية للتقدم الفونجي الدنقلاوي شمالاً (كما أشارت الروايات الشفاهية لبوركهاردت في عام ١٨١٢م). ويرجع تاريخ إعادة تحصين قصر إبريم (الشكل: ٣) حقيقةً إلى هذه الفترة وذلك بغرض حماية الطريق إلى مصر (ألكسندر، ١٩٨٨م). أُعيد ترميم ذلك الحصن المنيع بكفاءة ليكون من المناسب الدفاع عنه بواسطة المدفعية، وأقيمت بوابة جديدة، وجُهز مورد ماء محميًّا، وتم كل ذلك بحجارة معاد استخدامها (آدامز، ألكسندر، وآلن ١٩٨٣م).

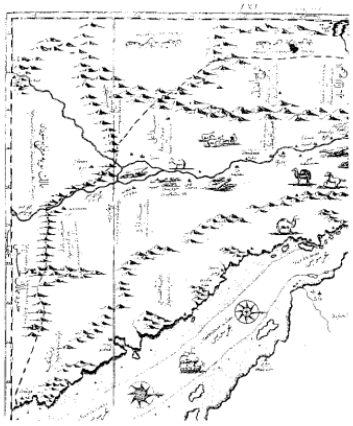

الشكل ٦: خريطة جانسونس عام ١٦٥٨م.

الشكل ٧: السنجكية الثانية في إبريم.

(ب) ١٥٧٣-١٥٧٩م:

قامت حكومة إستانبول في إطار محاولتها لغزو الحبشة عبر إرتريا، بتحويل سنجكية إبريم من ولاية مصر إلى ولاية الحبشة في عام ١٥٧٣م، وبالتالي منحت

رضوان باشا السيطرة على كل الحدود الجنوبية من النيل وحتى البحر الأحمر. كانت المؤن قد أُرسلت له من قرى إبريم (ميناج، ١٩٨٨م)، ولكن ليس من الواضح عبر أي طريق. وكان التقدم عبر الشلال الثاني سيمنح السيطرة على طريق قوافل وادي السبوع *[أو وادي الأسود يقع في محافظة أسوان وبه معبدان أثريان – المترجم]*، وكانت مملكة الدكن *[مملكة أسستها قبيلة الحلنقة في شرق السودان منذ القرن العاشر الميلادي – المترجم]* في وادي عطبرة ودلتا القاش تحت سيطرة الفونج (فاتوفيتش، ١٩٩٠: ٢٥). وقد هدد العدوان العثماني على ساحل البحر الأحمر قبائل البجة في المناطق الخلفية لسواكن، وكان هنالك قتال مستمر تدخل فيه الفونج (باول، ١٩٥٤: ٧٦-٧٧). وعلى ضوء هذه الاستعدادات التي تمت في عام ١٥٨٤م، فإنه يمكن القول إن الإمدادات إلى حملة بلاد الأحباش كانت تُنقل بالمراكب عبر أسوان، ثم بواسطة القوافل البرية إلى القصير *[مدينة مصرية على ساحل البحر الأحمر – المترجم]*، ومن هناك بالبحر إلى سواكن.

ويمكن من خلال هذه التطورات إدراك أن ذلك النطاق الحدودي بين السلطنتين قد وجد حينه وامتد من البحر الأحمر حتى النيل، وأن السلطنتين أدركتا طموحاتهما التنافسية.

(ج) ١٥٧٩-١٥٨٤م:

باءت محاولة غزو الحبشة عبر البحر الأحمر بالفشل وصُرف النظر عنها في ١٥٧٩م عند هزيمة رضوان باشا ومقتله في المعركة. وقد تمزقت الإدارة المتحدة للحدود الجنوبية في تلك السنة وأُعيدت سنجكية إبريم رسمياً إلى مصر، رغم أنها كانت لا تزال تدار من الحبشة ولفترة قصيرة (١٥٨١-١٥٨٢م). وبحلول عام ١٥٨٣م رجعت مرة أخرى للسيطرة المصرية وللحاكم السابق السنجك محمد بك الذي قاتل الفونج لاستعادة منصبه *[محمد بك من البوشناق عينه السلطان سليم الأول حاكماً على إبريم – المترجم]*. وقد واصل الحرب في معارك محلية في الجنوب، وأخذ صرص *[مدينة نوبية في شمال السودان قامت فيها عمودية صرص – المترجم]*، وقُتل حاكم محلي متمرد أغلب الظن من منطقة السكوت (أورهونولو، ١٩٧٤: ١١٣). وبالتزامن مع هذه التحركات العثمانية، قوّت سلطنة الفونج موقعها بواسطة ولاة العهد الشماليين العبدلاب (المانجل)، وقد تمكنت في ثمانينات القرن السادس عشر من استعادة السيطرة الكاملة على المناطق الخلفية من سواكن، وأمضى ولي العهد القوي عجيب بن عبد الله جماع (١٥٧٣-١٦١٤م) وأبناؤه زمناً طويلًا هناك (باول، ١٩٥٤: ٧٦-٧٧). وفي حين أن الاهتمام الأساسي للفونج ربما

كان هو السيطرة على طريق القوافل بين سنار وسواكن، حلقة الوصل الرئيسية للسلطنة مع بقية العالم، فلا بد أن الطرق البرية بين إبريم وسواكن كانت ستقطع إذا كانت وديان القاش وعطبرة تحت سيطرة الفونج، في حين أن السيطرة على دنقلا والمحس ستجعل الفونج وجهاً لوجه مع العثمانيين عند الشلال الثالث.

(د) ١٥٨٤-١٥٨٥م:

كان هذان العامان حاسمين في الثلاثمائة عام موضوع البحث. ففي ١٥٨٤م أنشأ الباب العالي ولاية أفريقية جديدة عُرفت بولاية إبريم، ضمت سنجكيتين، الصعيد وإبريم وجزءاً من ساحل البحر الأحمر الذي يشمل ميناء القصير الذي تم اقتطاعه من مصر، وعُين هزار باشا القائد الحدودي المحنك حاكماً لها. وكان من المقرر إضافة سنجكية المحس عند فتحها، وفي الحقيقة كان ذلك إصلاحاً لقيادة الحدود الشمالية مع التركيز الآن على وادي النيل وليس على الحبشة. وامتدت الولاية الجديدة لأكثر من ٥٠٠ كلم، كما كان حال ولاية الحبشة من قبل. وأصبحت قاعدة لانطلاق استعمار جديد في المستقبل ونعني هنا الفونج لا الحبشة. ولا شك أن الفونج كانوا يستمدون قوتهم من السيطرة على موارد الذهب والصمغ والعاج والرقيق عن طريق ميناء سواكن، وقد قررت إستانبول التقدم في السافانا. وكانت سياسة خلق ولايات حدودية فعالة وجيدة عندما طبقها العثمانيون في الفترة ما بين ١٥٣٩ – ١٥٧٠م، وكانت الولايات هي: جنوب الجزيرة العربية (اليمن)، الساحل الأفريقي للبحر الأحمر (الحبشة)، والخليج الفارسي (البصرة)، وكانت الرابعة إبريم (إناليك، ١٩٩٤م).

وكان التقدم يستلزم استعداداً مطولاً، لأنه في ذات سنة الهجوم (١٥٨٤م) ظهرت بعض الصعوبات فيما يخص التنقل عبر الجنادل (البندقي المجهول، ١٥٨٩م)، ومقاومة عنيفة في ديار المحس. ومن وراء المحس وبالقرب من الشلال الثالث التقى جيش من الفونج في حنك *[بلدة نوبية تقع شمال مدينة كرمة الحالية في شمال السودان – المترجم]* في معركة شرسة لكنها لم تكن حاسمة لوقف الزحف. وخلال السنة التالية (١٥٨٥م) صرف الباب العالي نظره عن تلك الخطة وأبدلها بخطة دفاعية سلبية ركزت على وضع حدود مع الفونج والمحافظة عليها لمدى ٢٠٠ عام. يمكن أن تُعزى أسباب ذلك التغيير والذي عنى إلغاء خطط جمع الرجال والدواب والمؤن والتي كانت تتطلب الكثير من الاستعدادات، إلى الأحداث في مكان آخر من الإمبراطورية. وفي مايو ١٥٨٣م انتصر العثمانيون انتصاراً باهراً على الفرس في فيلاسا في القوقاز، وأدى ذلك إلى التقدم في

كردستان وأذربيجان. وقد تسببت تلك الانتصارات في جلب الكثير من الثروة وعائدات الضرائب على الحكومة المركزية (السلطان مراد الثالث وحكومته) والذين كانوا يركزون انتباههم على الحدود الشرقية وفي ذات الوقت كانت هنالك العديد من المشاكل في مصر حيث أدى تنامي القوة المحلية (هيثواوي، ١٩٩٥م) إلى إضعاف سلطة الحكام المعينين بواسطة حكومة إستانبول. وأدى ذلك إلى تغيير في ضوابط فرق الكابيكولو (فيالق الإنكشارية والمدفعية) حيث سُمح للجنود بالزواج والعيش خارج الثكنات والاشتراك في التجارة مما أدى إلى إضعاف الانضباط والناحية القتالية. وأخيراً ربما كان هنالك وعيٌ بمخاطر وتكاليف المزيد من التقدم جنوباً في مواجهة مقاومة الفونج الشرسة وضعف الإدارة في مصر. وقد أثمرت السياسة الجديدة عقب مباحثات مع الفونج في ترسيم الحدود بين السلطنتين والتي وجدت قرب حنك (١٠ كلم جنوب الشلال الثالث) وظلت رسمياً حتى ١٨٢٠م ولا تزال معلّمة بقبة (كراوفورد، ١٩٥١م). ولا يبدو أن العثمانيين قد وافقوا على السلام من منطلق قوة لعجزهم عن ضم منطقة دنقلا بين الشلالين الثالث والرابع (الشكل: ٣)، بمياهها الصالحة للملاحة لامتداد ١٠٠ كلم، وثروتها المعتبرة وخيولها القوية التي ظلت خاضعة للفونج، ولو استطاع العثمانيون احتلالها لأعطاهم ذلك فرصة أفضل للتوغل نحو الجنوب، نحو ثروات السافانا وكانت أقصر الطرق إلى سواكن، وذكر البندقي المجهول (١٩٧١، ٤٩) أن دنقلا كانت هدفاً للهجوم.

المرحلة الثالثة: ١٥٨٦-١٦٨٠م

خلف الحدود الجديدة، تم إبعاد ولاية إبريم (ديسمبر ١٥٨٥م) وألحقت سنجكياتها بولاية مصر، وأصبحت بالتالي مسئولة عن الدفاع عن الحدود. وقريباً من حدود صاي، إحدى أكبر الجزر في النيل *[تقع في منطقة النوبة بين الشلالين الثاني والثالث – المترجم]*، كان هنالك حصن من عهد ما قبل الإسلام مبني من الطوب اللبني وقد أعيد بناء تحصيناته كموقع دفاعي متقدم. ورغم أنه كان على حافة الهضبة في مواجهة النهر، إلا أنه أقل من حيث الإمكانات الدفاعية من قصر إبريم، وكانت تشمل إمكاناته الدفاعية استخدام المدفعية والقناصة مما يعني أنه سيكون عائقاً أمام المهاجمين دون استخدام ساتر الحصار. ولاعتبارات أخرى فإن الموقع قد أُختير بطريقة جيدة (فيركوتر، ١٩٥٨م)، بما أنه يمكن عن طريقه التحكم في طرق القوافل النهرية والصحراوية ويمكن كذلك تحصيل الضرائب على الزراعة في ذلك الإقليم، ويمكن

أن يدعم ذلك أكثر احتياجات الحامية. ويقع قصر إبريم اليوم على بعد ١٨٠ كلم من الحدود، وقد صار نقطة إمداد وخطّاً ثانياً للدفاع عن مصر (ألكسندر، ١٩٩٦م).

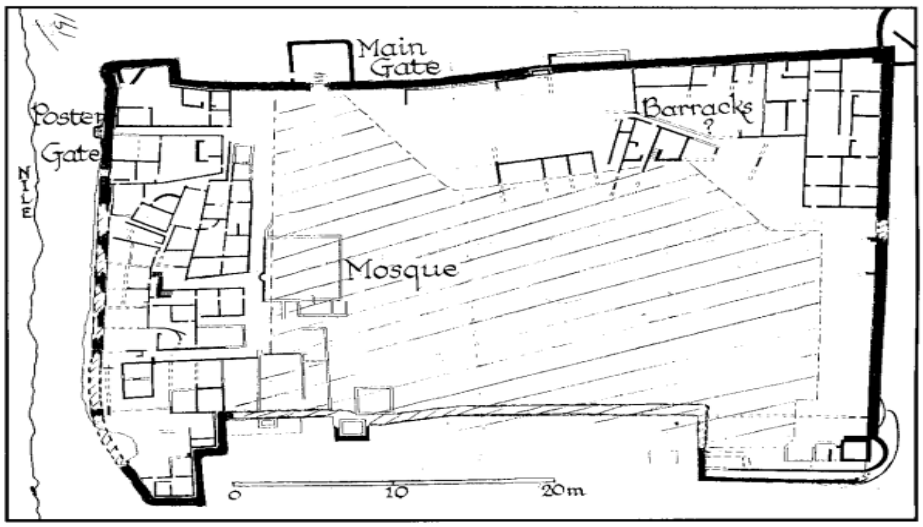

الشكل ٨: رسم لقلعة صاي.

ويمكن توقع ردة فعل الفونج تجاه هذه الحدود الجديدة في الحاضر فقط. وربما كانت ستشمل إنشاء نقطة جمارك في أُوما (قرب الشلال الثالث) حيث يقع الطريق الصحراوي الغربي من مصر السفلى ويصل النيل حيث كان في ١٦٩٦م (بونسيه، ١٩٤٩م). قريباً من ذلك تقع حامية على جزيرة أرقو (ربما سميت على الملك طمبل) ومستوطنة تابعة للفونج في الدبة، حيث لا تزال سلالتها تزعم نسبها للفونج، ولهم نفوذ على ملك [ملك] دنقلا، ويتحكمون في إغلاق الطرق الرئيسية إلى الجنوب.

وقد تم تحديث الحصن العثماني الجديد الذي سُمي بقلعة صاي، ليتمكن من الدفاع عن نفسه بالأسلحة النارية وبخاصة المدفعية. وقد هُيئت جوانبه الأربعة لوضع المدافع مع تزويد البوابة الرئيسية بفتحات للبنادق وأُعيد بناء الحوائط الدفاعية.

ويوضح أرشيف القاهرة أنه كانت هنالك في عام ١٦٠٤م حامية تضم نحو ٨٠٠ رجل، ما يماثل ثلاثة أضعاف مما في قصر إبريم. في سنة ١٥٧٢م تحركت تعزيزات تضم نحو ٢٠٠ رجل من قصر إبريم والذي ربما صار يمثل حجر عثرة في مصر السفلى. حيث كتب إيليا شلبي (١٩٣٨م) تقريراً أوضح فيه أنه كان لا يزال هنالك رجال يُرسلون من هناك نحو الحاميات. وكان الجنود مثلهم مثل الحامية يُشكلون من مفارز (بلوكات) من وحدات الإنكشارية المتمركزة في مصر السفلى. وبعد عام ١٦٠٠ ميلادية بدأت المنازل تُبنى وتملّك بواسطة العائلات داخل الحاميات في

قصر إبريم، وربما حدث مثل ذلك في قلعة صاي (ألكسندر، ١٩٩٦م).

ويقع العهد الذي توجب فيه اتخاذ تدابير وقائية مشددة على الحدود ما بين عامي ١٥٨٥ و١٦٦٠م، عندما كانت سلطنة الفونج في أوج قوتها، خاصة بعد عام ١٦٠٧م عندما أخضع السلطان عدلان العناصر الشمالية المناوئة له في معركة كركوج *[منطقة في شرق الخرطوم نشبت فيها معركة بين الملك عدلان سلطان الفونج وحليفه عجيب المانجلك انتهت بهزيمة الأخير وقتله – المترجم]*. وربما تجرأ بعض المتمردين في الجيش في مصر السفلى في ذلك الوقت وتحركوا ضد حامية صاي، ولكن تم زيادة قوة حاميتها من ٢٣٠ رجلا إلى ٩٠٠ رجل، فتراجعوا ولم ينفذوا ذلك الهجوم، وربما كان سبب التراجع الهجمات الحبشية على الفونج في ١٦١٥ –١٦١٨م التي اخترقت فازوغلي وكسلا. وكان سلطان الفونج يشن حملات في كردفان حيث توجد مصادر الصمغ والرقيق، وكانت طرق التجارة الرئيسية تصل حتى سواكن، حيث قدم العديد من رجال الدين المسلمين الذين ذكر أنهم قد استقروا في السلطنة في ذلك الوقت (هولت، ١٩٧٠م). وفي نحو ١٥٨٠م، ذُكر أن سلطنة الفونج قد تقاسمت عائدات ميناء سواكن مع الأتراك (هينكل، ١٩٩٤، ٢١٧).

وكان من الواجب حسم أي خطر حقيقي على الحدود العثمانية بعد التمرد الناجح لقبيلة الشايقية الذين سكنوا ما بين جبل الدبة والشلال الرابع. حيث نجد أربع مكيّات للشايقية المشهورين بالشراسة والنهب والتشدد الديني وقد استعادوا استقلالاً حقيقياً في عام ١٨٢٠م (ماكمايكل، ١٩٢٢، ٢١٨). وقد أثر ذلك ليس فقط على إقحام عائق جديد بين السلطنتين، ولكن أيضاً في فصل المناطق الداخلية للفونج عن مكيّة دنقلا. واقتصرت طموحات الفونج المتزايدة على مناطق السافانا، خاصة كردفان. ورغم وصف إيليا شلبي المسهب (١٩٣٨م) لسلطة واستقلال الملك كور حسين – ملك المحس، والذي ألمح إلى أن ولاية المحس أصبحت ولاية عازلة، تتمتع بصلات وطيدة بالفونج أكثر منها بالعثمانيين في سبعينيات القرن السابع عشر (١٦٧٠م). وقد تم تدوين استيلاء أحد ملوك المحس على صاي على خريطة يعود تاريخها إلى ١٦٨٥م تقريباً (ريسي، ١٩٤٩م)، وإن كان استيلاء مؤقتاً، لكنه يحتاج إلى مزيد من الأدلة قبل أن يؤخذ به لأن حامية صاي في عام ١٦٧٣م كانت تشمل نحو ٣٠٠ جندي، إذا كانت سجلات القاهرة صحيحة. وحتى سنة ١٦٩٨م لم يملك ملوك المحس ودنقلا مدافع، وإنما اقتصر تسليحهم على البنادق فقط (بونسيه، ١٩٤٩م).

وتشير الأدلة من منطقة كوكا (المحس) إلى أن المكيّة قد أنشئت في القرن السابع عشر *[مكيّة/مكيّات: تقسيم إداري على رأسه مك (ملك) على عهد سلطنة الفونج – المترجم]*، وكان لها اتصالات مع العثمانيين (عثمان، ١٩٧٨م). وإذا كان ما كُتب في التقارير صحيحاً، فإن استقبال إيليا والبعثة الدبلوماسية شبه الرسمية التي كان يمثلها في سنار، يدل على أن العلاقات بين السلطنتين قد غدت نسبياً علاقات صداقة، وكان يتم الدعاء للسلطان العثماني في المساجد في دنقلا وسنار على الأقل بوصفه (حامي الحرمين) وليس كسلطان. وذكرت التقارير الواردة من مصر منذ سنة ١٥٨٧م وما تلاها أنه كانت هنالك قوافل سنوية تأتي من سنار تجلب الرقيق إلى القاهرة (أوستن، ١٩٩٢م).

المرحلة الرابعة: ١٦٨٠–١٧٩٨م

قام سلام بين السلطنتين لمدة تزيد على القرن كان أساسه العزلة واللامبالاة المتبادلة. ويبدو أن الاتصال بينهما كان فقط من خلال قوافل التجار التي يبدو أن أكثرها كان يمر ما بين سواكن وسنار، وتلك كانت تغدو وتروح من وإلى شمالي مصر مستخدمة طرق الصحراء مفضلة إياها على الوادي (فورستر، ١٩٤٩م)، وكانت تتكرر بانتظام سنوياً (أوستن، ١٩٩٢م).

وخلال هذا القرن عينت إستانبول حكاماً في مصر السفلى كانوا دوماً بلا سلطة، بينما كان شيوخ الهوارة في الصعيد يتمتعون بسلطة شبه مستقلة في مصر العليا، وأحياناً كانت سنجكية إبريم تشمل أراضي المحس جنوباً. وفي محاولة السيطرة على الجنوب، تمت مراجعة النواحي الإدارية في سنة ١٦٧٣م، وأصبحت كل مصر العليا إلى الجنوب من جرجا موحدة تحت حاكم واحد، ولكن لم يؤدِّ ذلك إلى نجاح يذكر *[جرجا: مدينة في صعيد مصر ومن أكبر المدن الإسلامية على عهد الدولة العثمانية – المترجم]*. وكان انهيار النظام الفعال الذي أنشأه الصدر الأعظم رئيس الوزراء بعد فشله في احتلال فيينا في ١٦٨٣م، قد جعل السلطة لشيوخ الهوارة حتى سبعينيات القرن الثامن عشر. وربما أدى ذلك الانهيار إلى انخفاض الكفاءة وحدوث تغيرات فيما يتعلق بالحدود. وفي سبعينيات القرن السابع عشر كانت حامية قصر إبريم وربما قلعة صاي مجهزتين جيّداً من الناحية العسكرية، وكان يتم تعزيزهما من مصر السفلى. وظلت القاهرة تدفع للحاميات حتى العام ١٧٩٧م، على أقل تقدير. ولكن حتى العام ١٧٠٤م لم تكن أي من حاميتي قصر إبريم وقلعة صاي مدرجة في السجل الإمبراطوري للحاميات، ولا توجد أية سجلات توضح أي دفعيات لإصلاحات أو

إعادة تأهيل للحاميات فيما تبقى من ذلك القرن.

وعندما أصبحت الحدود الجنوبية مسئولية مصرية خالصة، شجعت الاضطرابات المستمرة في مصر السفلى على زيادة حملات التوظيف المحلي في الحاميات والذي كان مقصوراً منذ ١٥٨٢م على أطفال وأقارب الإنكشارية (ديجفاد، ١٨٨٥م؛ وغودوين، ١٩٩٤م). وأتاحت المخطوطات التي عثر عليها في قصر إبريم تحديد سلالات عائلات الحاميات لمدة خمسة أجيال على الأقل (هندز والسوكوت، ١٩٨٦م؛ هندز وميناج، ١٩٩٢م) ما بين ١٦٦٠ و١٧٦٠م. وأظهرت التنقيبات أنهم كانوا يعيشون داخل الحصن، وتثبت بعض الوثائق أنهم امتلكوا أراضي زرعوها على طول ضفتي النهر. وكان الوضع في قلعة صاي مشابهاً تقريباً، إذ وجدت مساكن تم استخدامها لزمن طويل من قبل عائلات في إطار الحصن، وعائلات من ملاك الأراضي تدعي الآن نسبها إلى أصول تركية. وكان شكل التنظيم مشابهاً لنظام حاميات الحدود في تونس والجزائر (هيس، ١٩٧٨: ١٧١-١٧٣).

وقد أُفترض أنه تم عزل النطاق الحدودي، في القرن الثامن عشر، من الطريقة التي سجلها رسامو الخرائط المعاصرون. وإذا أخذنا التي نشرت بواسطة كمال (١٩٥١م)، فإننا نجد أن طبوغرافيتها ظاهرة وجلية، وظهرت بعض أجزاء منها في شكل متنوع تحت عنوان (تحت سيطرة السود)، جانسوينس (نحو ١٦٥٨م)، "وعملاء الأتراك" لهوماني (١٧٣٧م)، وللفونج لـ دو إيسل (١٧٠٧م) وحتى دي ويت (١٦٩٦م) "مملكة النوبة" على الضفة الغربية لأسوان و"مملكة الحبشة" (التي كانت تعني لبراون في ١٦٧٣م الفونج) على الضفة الشرقية. ولم يكن من الممكن إرسال حملات مباشرة لكسر شوكة الهوارة والمماليك في منطقة أسوان إلا بعد مجيء الحاكم الإصلاحي أحمد باشا في سنة ١٧٧٦م. وحتى ذلك الوقت كان سناجك وبهوات وكُشاف إبريم ولمدى عدة أجيال أعضاء أسرتين متتاليتين، وقد مارسوا سلطتهم دون اهتمام كثير بالرجوع إلى جرجا أو القاهرة (نوردن، ١٧٣٨م؛ بوركهاردت، ١٨١٨م).

وتأتي إحدى النظرات المتعمقة الجاذبة لهذا الإقليم الحدودي من دار المحس، المنطقة ما بين واوا وفيرما *[قريتان في شمال السودان على الضفة الشرقية للنيل – المترجم]*. تمكن عثمان هنا (١٩٧٨م) من التسجيل مستعيناً بوثائق محلية مُحافظ عليها وبالروايات الشفاهية على أن أحد عشر جيلاً قبل سنة ١٨٧٨م، وربما مثلهم في بدايات القرن السابع عشر قد أسست مملكة المحس (كوكا). وقد درس أول ملوكها في

القاهرة، وقد حكمت الأسرة حتى ١٩١٢م. وقد اعتمد تنظيم هذه المملكة الناطقة بالنوبية على ذريتها وموظفين ملكيين، وقد تعززت صلاتهم بالسلطنة العثمانية (بوركهاردت، ١٨١٩: ٦٤). وكان يجب دفع ضرائب سنوية مُقدرة (نحو ٣٠٠ رأس و١٢ عبداً) "للحاكم العثماني على النوبة" (الكاشف) في الدير. وتوضح خريطة تصف القصر في كوكا أنه كان مشابهاً للمنازل في قلعة صاي، ولو أنه أكبر منها حجماً.

وعلى ساحل البحر الأحمر، أصبحت القوافل الصغيرة إلى سواكن ومصوع ذات أهمية قليلة لدى حكومة الباب العالي، وقد ألحقتا بسنجكية جدة، ولم يعد لها صلة رسمية بمصر (هينكل، ١٩٩٤: ٢١٨). ومع تدهور سلطنة الفونج تراجعت تجارتهم كثيراً، وقد وصف بروس (١٧٩٠م) وبوركهاردت (١٨١٩م) إدارتهم السيئة.

وكانت الأحوال في سلطنة الفونج في تلك الفترة معلومة نسبياً عن طريق التقارير التي يقدمها الزائرون، وبعضهم مكث في سنار لمدد طويلة، وكذلك عن طريق المؤرخين المحليين والروايات الشفاهية (ملخصة بشكل جيد عند كرافورد ١٩٥١م، وسباولدنغ ١٩٨٥م). وظلت السلطنة قوية حتى خمسينيات القرن الثامن عشر الميلادي، وقادت "أسرة عماره" الحاكمة حرباً في كردفان، وهزمت غزواً حبشياً كبيراً في سنة ١٧٤٤م. وفي خمسنيات العام ١٧٠٠م، قام السلطان بادي الرابع ببناء قصر منيف، به برج بارتفاع خمسة طوابق في سنار. وقد استلهمه وجلب بعضاً من لوازمه عبر سواكن من الهند واليمن. وسريعاً ما أصبحت الدولة تضاهي إمبراطوريات السافانا في أقصى الغرب، وارتكزت قوتها في فرسانها المدرعين، وكانت الخيل تجلب من دنقلا، وظل أغلب تابعيها غير مسلمين (ماكمايكل، ١٩٢٨م)، وكانت العلاقات مع سكان الجنوب محدودة وعدائية، ربما بسبب حملات الرقيق. ورغم أن بعض سكان الجنوب كانوا يشاركون الفونج الملامح والمميزات الشخصية كالشلك (آركل، ١٩٥٢م) إلا أن الإسلام لم ينتشر بينهم أو بين النوبة (سيليقمان، ١٩٣٢م)، بينما انتشرت بعض العادات كالختان.

وتشير هذه الصلات المحلية، عبر الحدود الفونجية–العثمانية في وادي النيل في تلك الفترة، إلى أنه كان هنالك قليل من السيطرة الرسمية (مويلحي، ١٩٨٩م). وفي عام ١٧٠١م كانت هنالك فرقة من الإنكشارية من صاي في منطقة الخندق التالية لدنقلا وكان لها سلطة كافية لضمان سلامة الكاهن الكابوتشي الفرنسي (مابل، ١٧٣٥م)، بينما

كان ملك دنقلا في ذات الوقت في القاهرة يشتري بنادقَ. وفيما تلا من ذلك القرن، انتظم أبناء عوائل حامية قصر إبريم في مدارس الشايقية الدينية الشهيرة، وكان غُزاة الشايقية مَهِيبين شمالاً حتى وادي السبوع، وللوثائق غير المنشورة للمنطقة ما بين الشلالين الرابع والخامس للقرن الثامن عشر التي قدمها كليبي (١٩٧٨م) أهمية قصوى هنا. ويبدو أن وجود عدد من المشيخات شبه المستقلة في المساحة ما بين الشلالين الأول والسادس والتي تبلغ ٦٠ كلم ربما شجع قيام تحالفات تكتيكية محلية دون الإخلال بالحدود الرسمية. ومن الغريب أن التأثير العثماني كان ضعيفاً وربما أُبعدت توابع قبيلة المحس (كوكا) إلى الجنوب (أوفاهي وسباولدنغ، ١٩٧٤م).

المرحلة الخامسة: ١٧٩٨-١٨٢٠م

تستحق هذه الفترة القصيرة اهتماماً خاصاً بما أنها شهدت تغيّرات هامة. أبقى الاحتلال الفرنسي لمصر في ١٧٩٨م سنجكية إبريم الجزء الوحيد غير المحتل من المنطقة (هاناتوا، ١٩٤٠م). وتراجعت القوات العثمانية بعد هزيمتهم في أسوان جنوباً نحو السنجكية، والتي أصبحت قاعدة للجهاد ضد الفرنسيين على مدى خمس سنوات (ديرين، ١٩٣١م)، وكانت الإمدادات والرجال المشاركون في الهجمات على الفرنسيين يأتون من داخل السنجكية، كما انضم إليهم المحاربون القادمون من الحجاز، والذين غالباً ما انضموا إلى الجهاد وجاءوا عبر سواكن وطرق القوافل، ولكن ليس هنالك أي دليل على انضمام مجاهدين من الفونج إليهم. وكانت مغادرة القوات الفرنسية ومن بعدهم البريطانيين في ١٨٠٣م، واستعادة السيادة العثمانية، قد قاد إلى صراع بين المسئولين وأسر المماليك وبلغ أوجه في مذبحة الوالي (محمد علي باشا) للمماليك في ١٨١١م. ولم يلاقِ تراجع الناجين إلى قصر إبريم ترحيباً لا من قبل الكُشاف في الدير ولا من أحفاد حامية قصر إبريم. وتراجع تمرد المماليك في ١٨١١م أكثر نحو الجنوب. وعبروا أراضي الإمبراطورية دون مهاجمة قلعة صاي، إذا كان بوركهاردت مصيباً، وتوزعوا سلطة المحس (بوركهاردت، ١٨١٩: ٦٤)، واستوطنوا في امتداد دنقلا في منطقة مراغة. وليس هناك أي دليل على قيام سلطنة الفونج بأي رد فعل لقدومهم ولا حتى قيامها بأية محاولة لإزاحتهم وصاروا سادة للمنطقة بتنظيمهم وأسلحتهم. وكانت هناك حالة حرب مستمرة مع الشايقية (ماكمايكل، ١٩٢٢، ١-٢١٧). وتم اختصار أدق المعلومات عن دولة الفونج في تلك الفترة بصورة جيدة بواسطة آركل (١٩٥٥، ٢٢٢-٢٢٥) وسباولدنغ (١٩٨٥أ). وأضحى السلاطين منذ ١٧٨٨م

أسرى لوزراء الهمج، وقامت الكثير من الحروب المحلية (ماكمايكل، ١٩٢٢ – II، القسم ٧). وتواصلت التجارة عبر سواكن، ولكن ظلت السيطرة العثمانية مقصورة على جيب صغير تم تأجيره لمحمد علي في ١٨٤٦–١٨٤٩م، ومن ثم تم تسليمه إلى خديوية مصر في سنة ١٨٦٥م (كابتن وسباولدنغ، ١٩٨٢م)، ويبدو أنه لم يكن له تأثير على السياسة الحدودية.

وسار جيش محمد علي في ١٨٢٠م جنوباً منطلقاً من أسوان ليحتل سلطنة الفونج. ولم تقابله معارضة ولم يجد مساندة أيضاً من قادة قلعة صاي وحامية قصر إبريم (هولت، ١٩٦١: ٣٨). وأُطلقت البنادق المصرية أولاً في ديار الشايقية (برودو، ١٨٢٩: ج ٢، ٤٨) وتمت هزيمتهم. ومنها تقدم الجيش نحو سنار حيث استسلم الوزير قبل وصول الجيش إلى سنار والتي استسلم فيها السلطان بادي السادس عند وصول الجيش إلى هناك. وأقيمت الدولة المصرية في منطقة السافانا وكانت فقط عثمانية بالاسم، وشرعت في استغلالها، ثم توغلت إلى مناطق السدود في ١٨٤١م، وتمركزت في نطاق الغابات في أوغندا، ولكن كان الوقت قد فات للتأثير على التطورات في إقليم البحيرات العظمى.

خلاصة:

إذا سلمنا بصحة هذا العرض، فإن أحداث ١٥٨٤–١٥٨٥م كانت الأبرز في العلاقة ما بين السلطنتين، وكانت جوهرية لشعوب شرقي السافانا. بدأت الصلات ما بين السلطنتين في عشرينيات القرن السادس عشر مع الاحتلال العثماني لسواكن، واتسمت بالمواجهة منذ البداية حيث واصل الفونج ادعاءاتهم التقليدية بحقهم في مملكة علوة المسيحية السابقة ليتمكنوا من السيطرة على المناطق الخلفية وربما على الساحل أيضاً.

أدى امتداد سيطرة الفونج شمالاً والذي شمل منطقة دنقلا على النيل إلى المواجهة في وادي النيل مع ملوك دنقلا الذين كانوا ورثة مملكة المقرة التي امتدت في يوم ما حتى الشلال الأول *[مملكة نوبية مسيحية شملت كل منطقة النوبة جنوب مصر وكل شمال السودان وامتدت بمحاذاة نهر النيل من الشلال الثالث حتى الشلال الخامس أو السادس – المترجم]*. وأدى ذلك إلى المواجهة مع العثمانيين الذين كانوا يخططون لغزو الحبشة في ستينيات القرن السادس عشر، مما أدى إلى تقدم عثماني نحو الشلال الثاني في ١٥٦٥م، ولكن كان لا يزال يفصل بين الفونج والعثمانيين نطاق بطول ٨٠٠ كلم من وادي النيل الوعر المسالك وبداخله ممالك شبه مستقلة.

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن السادس عشر شملت طموحات العثمانيين إلى جانب الحبشة احتلال سلطنة الفونج. وفي الواقع أقيم مركز قيادة عسكري حدودي امتد من وادي النيل وحتى البحر الأحمر. طُلبت إمدادات للزحف ودُعي إلى إقامة محافظة جديدة تسمى ولاية إبريم. وقد قوبلت الحملة التي تحركت في سنة ١٥٨٤م بمقاومة عنيفة في دنقلا، وربما لالتزامات الحكومة العثمانية في مناطق أخرى من الإمبراطورية إلى جانب الاضطرابات في مصر السفلى توقفت الحملة قرب الشلال الثالث في منطقة حدودية جديدة تم التفاوض بشأنها مع الفونج. وأُلغيت ولاية إبريم، وأُلحقت السنجكيات الحدودية بولاية مصر، وأقيمت حامية حدودية جديدة على جزيرة صاي، وبقيت تلك الحدود حتى العام ١٨٢٠م، وكانت حاميات قصر إبريم وقلعة صاي تنعم بصيانة دورية حتى سنة ١٧٩٤م على أقل تقدير. وذلك يعني إبعاد أي توغل عثماني في مناطق السافانا وتوفير الحماية اللازمة لمصر من أي هجوم من جهة الجنوب.

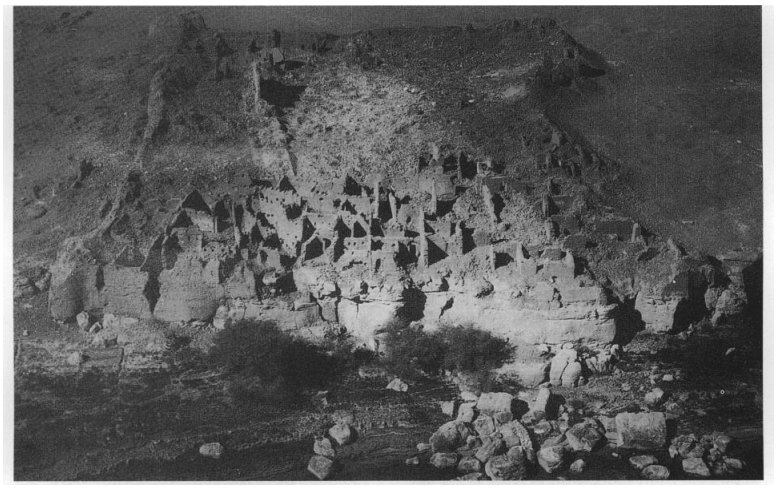

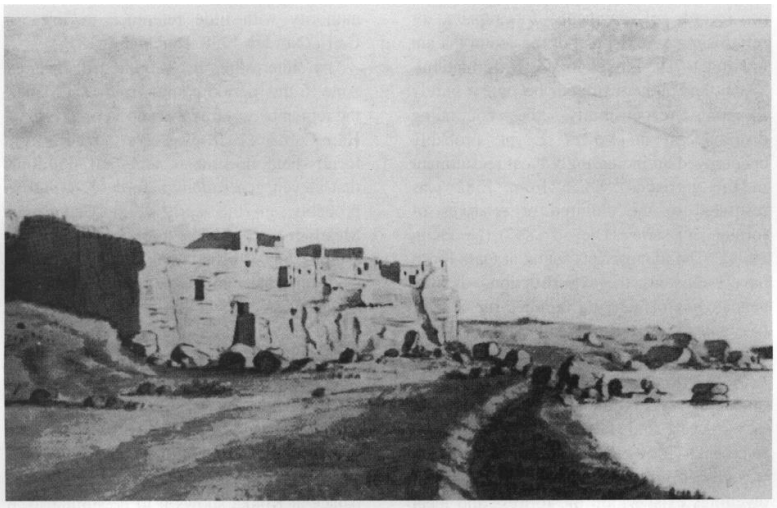

اللوحة ٢: قلعة صاي.

ولم تحاول سلطنة الفونج بعد العام ١٥٨٥م التمدد شمالاً، ربما لإدراكها افتقارها إلى تجهيزات عسكرية متقدمة خاصة في مجال المدفعية، رغم أنه ربما حدثت بعض الغزوات المحلية. وقد تطورت كدولة في السافانا وكانت ثروتها تأتي من سيطرتها على الذهب والصمغ وموارد الرقيق. وظل طريقها التجاري الرئيسي يسير شرقاً نحو سواكن، وكانت تجارتها مع مصر عبر البر مقصورة على القوافل السنوية.

وازدادت عزلتها عن مصر بتمرد الشايقية بعد سنة ١٦٦٠م، وبتجنيد الحاميات الحدودية العثمانية لأطفال الحاميات. وصار ساكنو الحاميات في أزمان السلم التي امتدت لخمسة أجيال من النخبة مالكي الأراضي. وربما عجلت نهاية الحكومة المركزية للصدر الأعظم والتي تميزت بالفاعلية والكفاءة في ١٦٨٣م بعد الهزيمة في فيينا، بزيادة نفوذ هذه النخبة الجديدة. وقصرت الإدارات العثمانية في مصر مطامحها إلى الشمال من الشلال الثالث جراء فقدان السيطرة على مصر السفلى وانشغال العثمانيين بمناطق أخرى في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بينما كان الفونج المنهارون يتمتعون بسلطة محدودة إلى الجنوب من الشلال السادس، وعلى امتداد ٦٠٠ كلم بين السلطنة العثمانية والفونج، قامت ممالك نهرية صغيرة تمتعت بقدرة مدهشة على الصمود. وظلت اللغة النوبية كما هو حالها حتى اليوم في كلا جانبي الحدود الرسمية، لغة محلية غير مكتوبة. وعلى الجانب العثماني، تم استيعاب الحاميات ومن فيها من أتراك منسيين، على اعتبارهم نوبيين يتحدثون العربية ويملكون أراضي (عثمان، ١٩٨٦م). ويمكن تقديم مملكة كوكا المحسية كأفضل نموذج لتلك الدويلات. وفي مملكة الفونج جنوب الشلال السادس كانت قوة المعارضة للإسلام مدهشة حيث عادت كثير من المجتمعات إلى معتقداتها المحلية في القرن التاسع عشر. وسُجلت القليل من الشواهد للتأثير الشمالي في جنوب نهر السوباط وجنوبي كردفان، وظلت هذه المناطق "دار حرب"، وبالتالي كانت مباحة لغزوات الرقيق. وبقيت سلطنة الفونج أبعد دولة إسلامية في أقصى جنوب حوض النيل، ولكنها لم تحظ بتأثير وسلطة مشابه لإمبراطوريات السافانا الغربية. وقد يكون من الممتع توقع ما الذي كان سيحدث لو أن التقدم العثماني في السافانا كان ناجحاً، إذا وُجهت الموارد العثمانية الضخمة والمهارات الإدارية لأجل التقدم العسكري لتمتد (دار الإسلام) حتى قلب أفريقيا، وفي الواقع يبدو أن تأثيرها كان أقل من تأثير المغرب (زيموفا، ١٩٧٣م)، وقد كان قبول الإسلام جزئياً حتى في سلطنة الفونج.

المراجع:

Abir, M. 1980. **Ethiopia and the Red Sea.** London. Adams, W.Y. 1977. **Nubia: corridor to Africa.** London.

Adams, W. Y. 1987. "Islamic Archaeology in Nubia." In Hagg(ed). **Nubian culture: past and present,** pp.1-23

Adams, W.Y. J Alexander, and R. Allen, 1983. "Qasr Ibrim 1980-2." **Journal of Egyptian Archaeology 69.**

Ahmed, L. 1978. **al ldara fi misr fi' l'asp al' - uthmani.** Cairo.

Alexander, J. 1988. "The Saharan Divide in the Nile Valley." **African Archaeological Review** 6:73-90

Alexander, J. 1996. "The Turks on the Middle Nile" **Archeologie du Nil Moyen** 7:15-35

Arkell, A. 1955. **A History of the Sudan.** London Bellefonds, L. de. 1958. "Journal d'une voyage Meroe": 1821. Khartoum.

Bruce, J. 1790. **Travels to discover the source of the Nile.** Edinburgh.

Burckhardt, J.L. 1819. **Travels in Nubia.** London. Cezzar, A., 1964. " (Shaw's translation) **Nizam name** i **Misr:** 1199/1785. Harvard.

Combe, E., A. Bainville and L. Drault, 1933. **L'Egypte Ottoman?: P'expedition francaise en Egypte.** Cairo.

Crawford, O.G.S. 1951. **The Fung Kingdom of Sennar.** Gloucester

Daly, M. W. (ed) 1985. **Modernisation in the Sudan.** New York.

Dehbrain, H. 1940. "La Conquet de la Haute Egypte." In: Hanataux (ed).

Djevad, A. 1885. **Etat militaire Ottoman.** Istanbul. Elvliya, Celebi. 1938. **Seyahatnamesi: Misr, Sudan, Habes: 1672-80.** Istanbul.

Fattovich, R. 1990. "Archaeology and History if the Gash Delta". In: Bonnet (ed).

Forster, E. (ed) 1949. **The Red Sea and adjacent countries at the close of the 17th century.** London.

Goodwin, G.L. 1994. **The Jannissaries.** London. Hess, AC. 1978. **The Forgotten Frontier in Ibero-Africa in the 16th century.** Chicago.

Hagg. T. (ed) 1987. **Nubian Culture: past and present.** Stockholm.

Hanataux, G. (ed) 1940. **Histoire de la Nation Egyptienne V.** Paris.

Hinds, M., and H. Sakkout. 1986. **Arabic documents of the Ottoman Period from Qasr Ibrim.** London.

Hinds, M. and V. Menage. 1992. **Documents from Qasr lbrim in the Ottoman Period.** London.

Hinkell, J.F. (ed) 1994. **The Archaeological Map of the Sudan I-VI.** Berlin.

Holt, P.M. 1967. "Selim I and the Sudan." **Journal of African History** 8.1:19-23

Homani, LB. 1737. **Imperium Turckum.** Cairo. Haseyn Effendi 1966. **Ottoman Egypt in the age of the French Revolution.** Harvard.

Kapteijns, L. and J.L. Spaulding. 1982. "Precolonial Trade between states in the Eastern Sudan 1700-2900." **African Economic History** 11-21 & 62.

Kemal, Y. 1951. **Monumenta Cartographica Africae et Egypti V fasc 1.** Cairo.

Kleppe, E. 1978. "Documents from the 4th Cataract Region". In Plumley (ed).

MacMichael, H. A. 1922. **The History of the Arabs in the Sudan.** Cambridge.

Maillet, L. de. 1735. **Description de l'Egypte.** Paris. Mariette, J. 1680. **Carte Generalle de l'Empire du Tore.** Paris.

Menage, V. 1988. "The Ottmans and Nubia in the 16th century". **Annals Islamologique** XXIV.

Mouelhy, **I.** 1989. "Organisation et fonctionnement des institutions ottoman en Egypt: 1517--1917." **Turkish Historical Society,** series vii.92. Istanbul.

Norden, A. 1738. **Travels in Egypt and Nubia.** London.

O'Fahey, R.S. and J.L. Spaulding. 1974. **Kingdoms of the Sudan.** London.

Orhonlu, C. 1974. **Osmanli imparator-lugu'nun Goney Siyaseti Habes Eyaleti.** Istanbul.

Osman, A. 1978. "The Kingdom of Kokka." In:

Plumley (ed), **Nubian Studies,** pp. 185-197

Osman, A. 1986. "Islamic Archaeology in the

Sudan." **Nubische Studien.** Heidelberg.

Osman, A. and D. Edwards. 1996. **The Mahas**

Survey I & II. London.

Paul, A. 1954. **A history of Beja Tribes in the Sudan.** Cambridge

Plumley, J. M. (ed) 1978. **Nubian Studies.** Warminster. pp. 1-5.

Poncet, L. 1949. "A voyage to Aethiopia made in the years 1698-1700". In: Forster (ed).

Prudhoe, Lord. 1828. **Diary (mss)** Griffiths Institute" Oxford.

Rocci, L. 1944. **A 1685** map of the Nile Valley **Imago Mondi** 6. 73-5.

Savage, E. (ed) 1992. **The Human Commodity.** London

Seligman, C.G. and B.Z. 1932. **Pagan Tribes of the Nilotic Sudan.** London

Shaw, S. J. 1962. "The Finances and Administrative Organisation of Ottoman Egypt: 1517-1798." Princeton.

Spaulding, J. L. 1985. 'The end of Nubian Kingship in the Sudan: 1720-1762." In: Daly (ed)

1989. **The Heroic Age in Sennar.** London.

Venetian, The Anonymous. 1971. "Voyages in Egypte 1589." in Voyageurs occidentaux en Egypte III. Cairo.

Vercouter, J. 1958. "Excavations at Sai 1955-57." **Kush** 6: 44-69

Winter, M. 1980. Turks, Arabs and Mamluks in the Army of Ottoman Egypt. **Wiener Zeitschrift fur des Morgenlandes** 72: 97-110

Wit. De 1696. **World Atlas.** In: Kamal 1951.

Waltz, T. 1979. "Trading in the Sudan in the 16th Century." **Annales Islamologique** XV.

Zimova, N. 1973. **Les Relations entre Jes Tore Ottoman et Afrique Noire. Yedinci Turk Tard.** Kongressi. Istanbul.